وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

التباين المكاني للهجرة الداخلية في محافظة ديالى للمدة (1987 – 2011)

دراسة في جغرافية السكان

اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ديالى كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية البشرية

من قبل الطالبة

شروق عبد الاله حسين الدليمي

بإشراف الأستاذ الدكتور

حسن محمد حسن زنكنة

1436 هـ

2015 م

الفصل الاول

الهجرة الداخلية مفهومها وتطورها التاريخي وأنماطها في محافظة ديالى

ان الهجرة هي احد العناصر الثلاثة المسؤولة عن التغير السكاني في مجتمع ما الا وهي الخصوبة والوفيات والهجرة ، وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب اولها على العكس من كل من الخصوبة والوفيات التي يسهل جميع البيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، بينما الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لان تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية ومن ثم تقل معلوماتنا عن الهجرة بالمقارنة مع الخصوبة والوفيات ، وثانيها فإننا غالبا ما نجد ان الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة مع كل من الخصوبة والوفيات فقد جاء هذا الفصل ليلقي الضوء على مفهوم الهجرة من حيث :-

المبحث الأول :- مفهوم الهجرة الداخلية وأبعادها البنائية

تعد الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغير الهيكل السكاني لأي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة مع اثار كل من الخصوبة والوفيات على الهيكل السكاني والتي تحتاج الى فترة طويلة من الزمن كي يؤدي ذلك التغير الذي يطرأ على الهيكل السكاني نتائجه, وبالنظر لأهمية موضوع الهجرة فان الجغرافيين وضعوا جل اهتمامهم باتجاه البحث في هذا الموضوع رغم عدم سهولة البحث لتنوعها وتباين حجمها وتغير اتجاهاتها واختلاف حجومها وسرعتها وطول المسافة المقطوعة ودوام هذه الحركة المكانية [1], وتعد الهجرة من الموضوعات السكانية التي نالت قدرا قليلاً من البحث والدراسة وعادة ما تدور تحليلات الهجرة بوصفها تتم بين الدول المتقدمة او بين الدول

1() احمد علي اسماعيل ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط5 ، القاهرة ، 1984 ، ص72 .

النامية او بين الدول النامية والمتقدمة والتي يطلق عليها بالهجرة الخارجية واذا كانت الهجرة داخل الدولة تسمى بالهجرة الداخلية، والهجرة تشكل كما هو معلوم العنصر الثاني من عناصر النمو السكاني اذ ان الانسان حين يهاجر فانه لا يبحث عن منطقة ذات كثافة سكانية عالية او منخفضة وإنما يبحث بالأساس عن مناطق الثروة والوفرة والغنى والرخاء لذلك يتحرك الانسان من مناطق الدخل المنخفض الى مناطق الدخل المرتفع [1] .حيث ان الهجرة تتم اساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص العمل او التوظيف او تتوفر فيها فرص افضل للمعيشة , ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية (المدن) ويلاحظ ان الهجرة الداخلية ما هي الا انعكاسا للواقع الاقتصادي والاجتماعي والامني بالدرجة الاولى في منطقة الدراسة .

مما سبق تتضح ايضاً صعوبات وضع تعريفا شاملا ودقيقا للهجرة الذي يعد في الوقت نفسه ضرورة من ضرورات البحث العلمي وهذه الصعوبة تنجم عن تعدد وتباين الاختصاصات التي تتناول مثل هكذا موضوع ، وهنا يمكن القول ان هنالك العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الهجرة سواء كانت داخلية او خارجية ورغم تعدد المفاهيم الا انها لا تخرج عن المعنى الذي تهدف اليه بحسب اغلبية المراجع فالهجرة لغويا تعني ((الهجر ضد الوصل ، هَجَرهُ هجراً وهْجراناً : صرفه وهما يهتجران ويهاجران ، والاسم من الهجرة ما يقال هجرت الشيء هجرا اذا تركته وأغفلته والهِجرة والمُهجرة : يعني الخروج من الارض ، قال ابن منظور : واصل المُهاجَرَة عند العرب خروج البدوي من باديته الى المدن ، يقال هاجر الرجل اذا فعل ذلك . كذلك كل مخل لمسكنه منتقل الى قوم اخرين سكناه ، فقد هاجر قومه

1() جمال حمدان ، شخصية مصر "دراسة في عبقرية المكان" ، ج4، دار الهلال ، القاهرة ،1995 ، ص 131 .

وسمي المهاجرين مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها لله ، ولحقوا بدار ليس لهم بها اصل ولا مال حين هاجروا الى المدينة فكل من فارق بلده من بدوي او حضري او ساكن بلدا اخر فهو مهاجر والاسم منه الهجرة))[1].

وفي اطار دراسة الهجرة فقد اختلفت اشكالها باختلاف اسبابها ودوافعها وتنوع المعايير في تصنيفها حيث تتفاوت ما بين شبه هجرة والمؤقتة والفصلية والهجرة ما بين الاختيارية , والاجبارية , والمخططة وما بين الفردية والجماعية وبين الداخلية والخارجية على مستوى اي بلد وما بين دولية وقارية وعلى الرغم من اختلاف اشكال الهجرة ألا انه يمكن تصنيفها من حيث النطاق الجغرافي والإقليمي الى هجرات داخلية Internal migration وخارجية External migration وقد عزز هذا التصنيف الاهمية البالغة لحدود الدولة وتوفر المعلومات السكانية على مستوى الدولة[2] . ان تحديد بعض المفاهيم الخاصة بها يعد من ضروريات الدراسة حيث عرفتها الأمم المتحدة بأنها (شكل من اشكال انتقال السكان من ارض تدعى مكان الاصل أو مكان المغادرة الى ارض تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الاقامة) [3] . أما في العراق فهناك العديد من التعريفات التي تحدد مفهوم الهجرة الداخلية حيث حدد قانون الاحوال المدنية رقم (89) لسنة (1962) مفهوم الهجرة أنها (تغيير محل الاقامة الدائم من منطقة أمين سجل مدني

1() ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، المجلد 6 ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص771 .

2() جورج كلارك , جغرافية السكان , ترجمة محمد شوقي وإبراهيم مكي , دار المريخ للنشر , جامعة الملك سعود , الرياض , 1984 , ص24 .

(3) (U . N Department of Economic and social office methods of measuring internal migration, population studies manual Vi,NO47,New york,1970,p1.

الى منطقة أمين سجل مدني أخر بغية الاستقرار) [1] . وهناك تعريف وضعته وزارة التخطيط في العراق لمفهوم الهجرة الداخلية (بأنها انتقال الشخص من المكان الاصلي الى المكان المقصود بشرط أن يتجاوز الانتقال حدود منطقة ادارية بقصد الاستقرار في المكان المقصود على أن يتجاوز الاستقرار مدة لا تقل عن سنة ويشمل كافة الاشخاص الذين يعيلهم شرعاً ذلك الشخص) [2] . وهناك من عرف الهجرة الداخلية بانها تعني (انتقال الشخص من منطقة الاصل أو مكان المغادرة الى أخرى تدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يتجاوز الانتقال حدود منطقة ادارية) [3] .

في ضوء هذه التعريفات فان كثيراً من الحركات السكانية لا تدخل ضمن مفهوم الهجرة كالحركة اليومية والحركة الموسمية للسكان وان هذه التعريفات تقتصر على الهجرة من اجل الاستقرار الدائم والطويل نسبياً, وهناك اشكال للحركة المكانية تمتاز بهدفها الاقتصادي وانتظامها الدوري مع انها لا تضمن غياباً طويلاً ولا تبديل لمحل الاقامة كحركة العمال اليومية أو الاسبوعية بين مساكنهم ومحل عملهم ,وهناك حركة للطلبة بين بيوتهم جامعاتهم وهناك ايضاً رحلات السياحة أو رحلات العطل[4].ويقصد بهذه الحركة ايضاً الانتقال الجغرافي للسكان من مكان الى اخر بغض النظر عن اسباب ودوافع هذا الانتقال والمسافة التي يقطعها المتنقلون وإذا ما

1() زاهدة الخضيري , من تطبيقات قانون تسجيل الاحوال المدنية العامة ,عدد 33 , السنة السادسة , 1965 , ص56 .

2() الجمهورية العراقية , وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي خطة دراسات الوزارة رقم (758) , تشرين الاول 1989 , ص2 .

(3) الامم المتحدة , المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات , ط2 , اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا, 1965 ص141 .

(4) المصدر نفسه , ص141-142 .

استهدف هذا الانتقال تغييراً في محل الاقامة مدة طويلة تزيد عن السنة اطلق عليها اسم الهجرة ولا ينطبق ذلك على حركة البدو الذين ليس لديهم مكان ثابت والرعاة الريفيين في حركتهم الى مناطق العمل الفصلية في مناطق الحصاد وجني المحاصيل [1] . كذلك التنقلات الموسمية للأفراد الذين يعيشون في مكانين أو أكثر خلال السنة والتنقلات اليومية من والى العمل [2] . وتعد الرغبة في الهجرة احدى اهم السمات المميزة للإنسان فان السكان هم دائماً في حركة, كما أن حركتهم هذه تسارعت مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي خاصة التقدم في مجال النقل والاتصالات , كذلك قد سمحت امكانيات الاندماج الثقافي للإنسان أن يتكيف مع المتغيرات البيئية من خلال توظيف القدرات العقلية والمهارات التكنولوجية[3].وبذلك يمكن التمييز بين الشخص المهاجر والشخص المتنقل حيث أن الشخص المهاجر هو الشخص الذي يقوم بتغيير رسمي لمحل اقامته فيترتب على ذلك تغيير في حياة الانسان المهاجر بدرجة كبيرة , أما الشخص المتنقل فهو الذي ينتقل بين مسكن وأخر ويمارس حياته كلها في مكان سكنه الاول [4] , ومن ذلك يفهم بأنه ليس كل انتقال هجرة فحركة البدوي والسائح والمستكشف هم اشخاص يتنقلون ويرحلون من مكان الى أخر ولكنهم ليسوا مهاجرين [5] , والهجرة الداخلية يقصد بها انتقال الاشخاص من منطقة جغرافية

---

(1)J . A Jackson, Migration – soc illogical studies, Cambridge University,london,1969,p.285 .

(2) Ibid,p.286.

3() فوزي عبد سهاونة وموسى عبودة سمحة , جغرافية السكان , ط2 , دار وائل للنشر , الاردن , 2007 , ص157 .

4() علي عبد الرزاق الجلبي , علم اجتماع السكان , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , 1989 , ص46.

5() عباس فاضل السعدي , دراسات في جغرافية السكان , منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص14.

الى منطقة جغرافية اخرى داخل حدود الدولة بقصد الاقامة الدائمة سواء كان ذلك لأسباب اقتصادية او اجتماعية او امنية [1]. والهجرة بشكل عام يمكن تقسيمها الى الانواع الاتية :-

1-**الهجرة الدائمة** :- هي عندما يترك السكان منطقة سكناهم الاصلية نهائياً دون الرجوع اليها , وهذا ما نجده بين سكان مدن هذه المحافظة في الوقت الحاضر حيث يظهر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعض نظم الحياة القبلية وتقاليدها على نطاق اوسع من بقية السكان الاخرين في المدينة وما هذه النظم والتقاليد الا امتداد لحياتهم السابقة لحداثة سكناهم في المدن[2].

2- الهجرة الفصلية :- وهي انتقال السكان في فصل معين بحيث يتركون منطقة سكناهم الاصلية في فصل معين والرجوع اليها في بقية فصول السنة كما هو الحال في موسم الحصاد حيث يتجه الكثير من السكان نحو المناطق الريفية في موسم الحصاد للعمل فيه كأيدي عاملة وغالباً ما يكون ذلك على شكل جماعات ويكونون بمصاحبة عوائلهم[3] ويضاف الى ذلك الهجرة وراء الكلأ لري الماشية والاغنام خلال فصل الربيع ومنتصف الصيف والعودة الى مساكنهم مع حلول فصل الخريف .

3-الهجرة الوقتية :- هي انتقال السكان من مناطق سكناهم لمدة معينة لوجود عوامل معينة تدفعهم الى ذلك وإذا زالت تلك العوامل رجعوا الى مناطقهم الاصلية[4]

1() المعهد العربي للتدريب والبحوث المستقبلية ، مجلة موارد الفكر ، عدد4 ، ايلول ، 2007 ، ص2 .

(3) فراس عباس البياتي , الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية , دار غيداء للنشر والتوزيع , عمان ,2011,ص234.

(4) المصدر نفسه ، ص234 .

(1) المصدر نفسه , ص243.

وهذا ما شهده العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص بعد احداث عام(2003) .

مما تقدم يمكن الاعتماد على تعريف وزارة التخطيط في العراق الذي ذكرناه انفاً للهجرة وسنعتمده في توضيح الابعاد البنائية التي تؤدي الى حدوث الحركة المكانية(الهجرة) للسكان, ويمكن القول ان الهجرة حركة انتقال لغرض تغيير محل الاقامة الدائم والتي تحدث ليس لعوامل جذب او عوامل طرد فحسب انما تحث السكان لترك محل اقامتهم الاعتيادية والبحث عن محل اقامة جديد مختلف عن السابق والاستقرار فيه فضلاً عن انها تحدث نتيجة لضغوط اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية معقدة تجبر السكان لترك موطنهم الاصلي والبحث عن مكان اخر اذ ان الطالب الجامعي يترك بيئته في الريف ويتجه الى المدينة فيغير محل اقامته كذلك الموظف الحكومي يتنقل بين المدن وخاصة عند الترقي في السلم الوظيفي فيغير فيها محل الاقامة سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم كذلك بالنسبة للإناث عند الزواج فيتم ترحيل قيودهن الى اماكن سكناهم الجديد , والعامل المعدم يهاجر الى المدينة ويغير عمله بحثاً عن فرص عمل افضل تحسن من وضعه المعاشي , وعليه فان كل هؤلاء يشتركون في تغيير محل الاقامة لأسباب ودواعي مختلفة وعليه فان تغير محل الاقامة في ذاته لا يقوى على فهم ظاهرة الهجرة فهناك فرق بين تغيير اضطراري في غياب بدائل اخرى. وبين تغيير اختياري وإرادي في ظل بدائل اخرى بجوار قرار الهجرة, وبذلك فأن كثير من الدراسات والبحوث التي اتجهت بهذا المنحى مفسرة سلوك المهاجر على اساس نظرية الطرد والجذب من جانب , ودوافع ومسببات الهجرة من جانب اخر . حيث ان فكرة الهجرة لا يمكن تفسيرها على أساس عوامل الجذب والطرد فقط حيث أن كثير من المهاجرين جذبوا ولم يطردوا اذ أن الاشخاص الذين يملكون اموالاً كبيرة يفضلون الاستقرار في المدينة وذلك بسبب توافر فرص

كبيرة لاستثمار اموالهم أو لغرض الحصول على ظروف افضل من الخدمات الاساسية للمعيشة وبذلك فأنهم جذبوا الى المدينة ولم يطردوا منها , بينما العامل الأجير الذي لا يجد عملاً طوال ايام السنة فهو عامل مطرود وليس منجذباً الى المدينة أما كبار الفلاحين فانهم جذبوا الى المدينة ولم يطردوا وبذلك فان وراء كل تغيير في محل للإقامة عوامل طرد تفوق عوامل الجذب وعوامل جذب تفوق عوامل الطرد .

هذا في حين فسرت الهجرة بإرجاعها الى دوافع متعددة منها الدافع الاقتصادي باعتباره الدافع الاساسي في حدوثها بينما أكد الاجتماعيين على أثر العامل الاجتماعي في تغير محل الاقامة والسياسيين أكدوا على أثر العامل السياسي والامني في تغيير محل الاقامة والعامل الثقافي والميل الى الهجرة وخصوصاً بعد التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في مختلف وسائل الحياة وبذلك يمكن التعرف على المهاجرين من خلال محل الميلاد حيث يتم تصنيف السكان الى مجموعتين اساسيتين :-

الاولى هم الذين لم يغيروا محل اقامتهم منذ الولادة وحتى الوقت الحاضر وهؤلاء السكان غير المهاجرين اي (اصليين).

الثانية تتضمن المهاجرين وهم الاشخاص الذين تختلف اماكن ولادتهم عن اماكن استقرارهم في الوقت الحاضر اي الذين تم تعدادهم في مكان غير مكان الولادة اي ما يسمى بمسقط الرأس وبعبارة اخرى الاشخاص الذين تختلف محلات اقامتهم السابقة بالمقارنة مع محلات اقامتهم الحالية وهم على نوعين :-

أ- **المهاجرين الداخلين** :- هم الاشخاص المولودين خارج المكان الذين احصوا فيه .

ب- **المهاجرين الخارجين** :- هم الاشخاص المولودين في مكان ما ومعدودين في مكان اخر [1] .

يمكن القول بان مفهوم الهجرة يحتوي على حركة الانسان من موطن اقامته الدائمة حيث عاش وأصبح عنصرا حيويا يتفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية محاولا ان يكون جزء من ذلك المجتمع بانيا مستقبله محققا لآماله وطموحاته ولسبب او لآخر قد يفكر هذا الانسان بالتحرك خارج بيئته محاولا تحقيق ما عجز عنه فيها فيعيش خارج بيئته لحقبة من الزمن قد تطول او تقصر حسب الاهداف التي يحاول تحقيقها او بحسب الظروف التي ادت الى تحركه وجعلته ينتقل من بيئة الى اخرى قد تختلف اختلافاً كبيراً او قليلاً من الناحية الاجتماعية ,والطبيعية ,والاقتصادية وهذا الانسان يطلق عليه مهاجر [2] , والذي يمكن توضيحه اكثر من خلال البحث في انماط الهجرة الداخلية .

المبحث الثاني : الهجرة الداخلية في محافظة ديالى تطورها وابعادها التاريخية

اختلف الباحثون والمختصون الذين تناولوا دراسة الهجرة الداخلية الحديثة في محافظة ديالى في تتبع البدايات الاولى لها , ورغم هذا الاختلاف في تحديد تلك البدايات الا أن الجميع متفق حول اتجاه تياراتها .الهجرة الداخلية ظاهرة مرت بمراحل تطورت وارتبطت بالتطور الاقتصادي, والسياسي , والاجتماعي في اي مجتمع , والتوقف في دراسة اوضاعها وخصائصها الحالية لا تسد في فهم ابعادها

1() سالم خلف عبد , المجتمع الريفي , دار الكتب للطباعة والنشر , الموصل , 1992 , ص133 .

2() مكي محمد عزيز ، عبد الرسول علي الموسى ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الى الكويت ، ط 1 ،وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1981 ، ص24 .

ومتطلباتها الا من خلال الدراسة والبحث والتقصي في جذورها التاريخية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية التي تعمقت بمرور الزمن والتي اثرت بدورها في طبيعة العلاقة بين المجتمعات المختلفة وثقافاتهم المتعددة ولم تكن هناك هجرة على نطاق واسع بين اقضية هذه المحافظة أو بين هذه المحافظة والمحافظات الاخرى حيث لا تتوافر بيانات حقيقية قبل عام (1947) حيث كانت اغلب تلك الارقام الخاصة بالسكان عبارة عن تخمين من قبل الانكليز بعد احتلالهم للعراق منذ الحرب العالمية الاولى وحتى في عهد الدولة العثمانية كان من المتعذر اعطاء ارقام تبين نفوس هذه المحافظة (اللواء) سابقاً حيث كان هذا اللواء (ديالى) جزء من لواء بغداد ضمن ولاية بغداد [1] . حيث يظهر ان لواء ديالى كان في اواخر العهد العثماني بعد سنة (1900) كانت معظم اجزائه تابعة الى لواء بغداد وضمن ولاية بغداد وفيه الاقضية التالية قضاء خريسان (بعقوبة) , قضاء خانقين , وقضاء مندلي الذي استحدث بعد اجراء التعديل في الانظمة الادارية بعد عهد(مدحت باشا) [2] . كما لم يجري احصاء شامل للسكان في ذلك العهد لذا كل ما ورد من ارقام تخص عدد السكان في هذا اللواء (محافظة ديالى) حالياً كانت بعد انتهاء الحكم العثماني , وعندما احتل الانكليز العراق بعد الحرب العالمية الاولى خمنوا نفوس العراق ووحداته الادارية لإعطاء تخمينا عاماً لنفوسه , وبموجب هذا التخمين كانت نفوس لواء ديالى بعد تشكيله كوحدة ادارية (104036) نسمة وكانت الهجرة الداخلية

1() بكباشي صبحي , ممالك عثمانية, اسطنبول، (1327)هـ -(1909) م , ص229-230 .

2() المصدر نفسه , ص230 .

في محافظة ديالى في ذلك الوقت تمتاز ببساطتها وعدم اتضاح معالمها وتأثيراتها حتى عام(1940)[1].

ويلاحظ ان الهجرة الداخلية قد خضعت الى عوامل واعتبارات عديدة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية متداخلة جعلت الهجرة في محافظة ديالى تمر بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو الاتي :-

1-المرحلة الاولى :-

وتبدأ من (1947-1957) حيث هاجر قسم من سكان هذا اللواء (محافظة ديالى) من سكان القرى الى مدنه والى الالوية الاخرى وخاصة بغداد والسبب واضح هو قرب بغداد من المحافظة اولا وكونها عاصمة العراق ثانيا فضلا عن ارتفاع الاجور بمختلف الاعمال فيها وقدر عدد المهاجرين من هذا اللواء الى الالوية الاخرى خلال هذه المرحلة بـ (57000) نسمة, كما وقدر عدد المهاجرين الى داخل (اللواء) حوالي (5930) نسمة وكان اغلب المهاجرين الى منطقة الدراسة هو الى مركز قضاء بعقوبة [2] .

-المرحلة الثانية :-

تبدأ من عام (1958-1972) وفيها شهدت هذه المرحلة تطوراً في حركة الهجرة والتي ترتبط بمجموعة من العوامل المسببة لها سواء كانت عوامل جاذبة او عوامل طاردة والتي جعلتها تتباين من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى والتي يمثلها

---

(1) Siv John Gvifith norton , Acommercial and Trades Diction ary of Iraq , 1424 – 1925 , p 179 .

(2) عبد الرزاق الهلالي , الهجرة من الريف الى المدن في العراق , بغداد , 1958 , ص169-170 .

تفاوت واضح عقب تعديل اتفاقيات النفط بين الحكومة والشركات النفطية وما اعقب ذلك من زيادة في عوائد النفط والتي ادت الى زيادة النشاط الصناعي والتجاري والخدمي في مراكز المدن بينما بقيت المناطق الريفية على ماهي عليه دون ان يصيبها نوع من الاصلاح [1]، وكانت للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في تلك المدة وما رافقها من تشريعات وقوانين للإصلاح الزراعي بعد ثورة تموز عام (1958) اثر في حركة الهجرة من الريف الى المدينة والتي كان يؤمل منها ان تحد من تلك الحركة , الا ان الملاحظ انها استمرت نتيجة لتأثير عوامل كثيرة منها شدة الصراع بين كبار الاقطاعيين والفلاحين من اصحاب الحقوق المسلوبة في الارض والإنتاج من جهة واستمرار مجلس الاعمار بإنشاء مشاريع جديدة من جهة اخرى ومن جراء هذه العوامل اصبحت هذه المرحلة من اخطر المراحل تأثيراً في تاريخ الهجرة من الريف الى المدينة [2] .

3-المرحلة الثالثة :-

تبدأ من عام (1980-1972) تتمثل هذه المرحلة بمدة جديدة اعيد فيها سن قوانين الاصلاح الزراعي , واتخاذ خطوات تمثلت بتحسين ظروف الريف من خلال بناء القرى الحديثة وتوفير خدمات البنى التحتية ومتطلبات الزراعة بهدف تشجيع مهاجرين للمدن بالعودة الى المناطق التي هاجروا منها والحد من حركة الهجرة الريفية بإتباع سياسة الهجرة المعاكسة [3] . فضلاً عن كون هذه المرحلة شهدت

1() رياض ابراهيم السعدي , الهجرة الداخلية في العراق 1947 - 1965 , , ط1 , مطبعة السلام , بغداد , 1967 مصدر سابق , ص84 .

2() حسن محمد حسن , الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على قضاء الخالص , مصدر سابق ,ص43 .

3() خطاب صكار العاني , جغرافية العراق ارضا" وسكانا" وموارد اقتصادية , دار الحكمة للطباعة النشر , 1990 , ص157 .

تطورات هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي نتيجة لارتفاع عوائد النفط بعد عام (1973) مما وفر فرص استثمارية للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية , وقد كان الهدف من تلك الاستثمارات ان يتطور واقع المجتمع الريفي ويحسن من احواله ويشجع العودة الى الريف وتخفيف حجم الهجرة الريفية الى المدن إلا انه حدث العكس فقد كانت فرص العمل في المناطق الحضرية اكثر من المناطق الريفية نتيجة التوسع في قطاع الخدمات والبناء اثر في تشجيع الكثير من الريفيين للهجرة الى المدن والعمل في قطاع الخدمات والصناعة وترك العمل في الزراعة فضلاً عن انتشار مشاريع الاستثمار وأعمال المقاولات في المناطق الواقعة على اطراف المدن والقريبة من المناطق الريفية والتي اصبحت مناطق استقطاب لسكان الريف وخصوصاً الذكور منهم للعمل خارج القطاع الزراعي والاتجاه الى القطاعات الاخرى مما أثر ذلك في احداث خلل في توازن القطاع الزراعي نتيجة لفقدانه اليد العاملة وبالتالي أدى ذلك الى فقدان التوازن في التوزيع السكاني بين سكان الريف وسكان الحضر والتي نتج عنها تخلخل وتركز للسكان بين منطقة الاصل والوصول.

4-المرحلة الرابعة :-

تبدأ من عام (1981-1988) وتتمثل هذه المرحلة بالحرب العراقية - الايرانية اذ كان للحوافز المادية المغرية للتطوع في صفوف الجيش بشكل يضاهي المردود المادي الناتج عن العمل في القطاع الزراعي كان له دور كبير في جذب اعداد كبيرة من شباب الريف للسكن في المدينة فضلاً عن الامتيازات التي حصل عليها العسكريون وعوائل الشهداء بما في ذلك قطعة ارض سكنية في المناطق الحضرية حيث يكاد لا يخلو اي قضاء من اقضية منطقة الدراسة من وجود حي يسمى بالحي العسكري وحي الشهداء اذ وزعت هذه الاراضي الى المنتسبين في

الجيش العراقي مما كان دافعاً للهجرة الى تلك الاحياء الجديدة والذي دفع بشكل غير مباشر الى الهجرة نحو المدن فضلاً عن التسهيلات في بناء تلك الاراضي وقروض المصرف العقاري وغيرها من الامتيازات مما أثر في زيادة حجم الهجرة في منطقة الدراسة والتي بلغت (79323) مهاجراً [1] مما كان له اثر كبير في زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية , وكذلك هجرة سكان المناطق الحدودية التي كانت تمثل الخطوط الامامية لساحات لمعركة المتمثلة في ناحية مندلي وقضاء خانقين الى الوحدات الادارية الاخرى في منطقة الدراسة او الى المحافظات الاخرى في العراق فضلاً عن سياسة التهجير القسري التي مارستها الحكومة في ذلك الوقت.

5-المرحلة الخامسة :-

تبدأ من عام (1991-2003) تمثلت هذه المرحلة بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق حيث شهد العراق بشكل عام ومحافظة ديالى بشكل خاص زيادة في حجم الهجرة سواء كانت هجرة داخلية بين محافظات العراق أو الى خارجه بسبب تردي الوضع المعاشي وتدهور الوضع الصحي مما دفع الى الهجرة من اجل تحسين مردودهم الاقتصادي اذ بلغ عدد السكان المهاجرين نحو (87593) مهاجرا من محافظات العراق الى محافظة ديالى وكان عدد المهاجرين الخارجين من محافظة ديالى نحو المحافظات الاخرى في العراق (117615) مهاجرا [2] , وان اغلب المهاجرين الوافدين كانوا من المحافظات القريبة والمجاورة لمنطقة الدراسة وخصوصاً ريف المحافظات الوسطى لتوافر فرص العمل في الحقول الزراعية لكون

1() الجمهورية العراقية , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1987) , جدول (24) , بيانات غير منشورة .

2() جمهورية العراق , هيئة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) , جدول (24) , بيانات غير منشورة .

منطقة الدراسة ذات طابع ريفي واشهر مشاريعها الاروائية كالروز, والهارونية, والمقدادية , والخالص والتي تمتاز بإنتاجها من المحاصيل الحقلية (القمح والشعير والرز) فضلاً عن الزراعة الكثيفة المتمثلة بالبساتين وزراعة الخضراوات, وبذلك نستنتج أن تيارات الهجرة النازحة اكبر من تيارات الهجرة الوافدة الى منطقة الدراسة والناتجة عن تردي الاوضاع المعاشية والصحية فضلاً عن دوافع ادارية وسياسية التي اجبرت قسم من العائلات الكردية الى التوجه نحو بغداد أو مناطق اقليم كردستان ونحو المناطق الجنوبية والغربية, فضلاً عن اقتطاع بعض الوحدات الادارية من قضاء خانقين وضمها الى محافظة السليمانية هذا الامر يؤكد دون شك وجود حركة للسكان من والى منطقة الدراسة بسبب تلك الاوضاع .

6- المرحلة السادسة :-

تبدأ من عام (2004-2011) اذ تمثل هذه المرحلة أخطر المراحل التي مر بها العراق بعد انهيار النظام الحاكم فيه وتدمير البنى التحتية بشكل عام ومؤسسات الدولة بشكل خاص وسيادة الفوضى والخراب والدمار والرعب في نفوس السكان وسياسة العنف الطائفي والعرقي والانفلات الامني مما دفع الكثير من السكان لترك منازلهم والتوجه نحو مناطق امنة سواء خارج العراق أو الى محافظات العراق الاخرى او الى داخل منطقة الدراسة والمتمثلة ما بين وحداتها الادارية حيث يقدر عدد المهاجرين خارج منطقة الدراسة نحو (141504) مهاجراً [1] الى محافظات العراق الاخرى اذ اصبحت محافظة ديالى محافظة طاردة للسكان وتكاد تكون احياء خالية من سكانها وخصوصاً في عام (2006) اتجه معظم هؤلاء السكان الى محافظة بغداد والنجف وكربلاء والمحافظات الشمالية وبعض من

1() جمهورية العراق ، وزارة الهجرة والمهجرين , دائرة الهجرة والمهجرين ، فرع ديالى , قسم الحاسبة ,2011 ,بيانات غير منشورة .

المحافظات الجنوبية مما أثر ذلك في تدهور جميع مظاهر الحياة في منطقة الدراسة وبعد عام (2008) بدأت مظاهر الحياة تعود بعد التحسن الامني الذي شهده العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص والذي دفع بالكثير من السكان بالعودة الى مناطقهم حيث بلغ عدد العوائل العائدة (79201)[1] الى منطقة الدراسة.

من خلال ذلك نستنتج أن الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة الداخلية في محافظة ديالى جاءت انعكاساً عن واقع تطور المجتمع على مدار المراحل التاريخية التي مرت بها , حيث ان اتساع قاعدة النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية لعب دوراً مهماً في اتساع قاعدة الهجرة الداخلية كما ان ارتفاع معدلاتها تزامنت مع الزيادة الحاصلة في معدلات النمو القومي وارتفاع معدلات الانفاق الحكومي من خلال الاستثمارات بشكل مركز في القطاعات غير الزراعية , فضلاً عن الظروف السياسية التي مرت بها منطقة الدراسة والذي دفع بالكثير الى النزوح منها والذي ادى الى ارتفاع معدلاتها ومن خلال هذا الاستعراض عن مفهوم الهجرة الداخلية واتجاهاتها يتضح ان منطقة الدراسة وعبر مراحلها التاريخية المختلفة حدثت فيها حركة السكان منها واليها ولكن هذه الحركة تباينت بين وحداتها الادارية بحسب قوة وتوافر عوامل الجذب الى البعض منها من جهة وضعف وفقدان القدرات المختلفة التي شكلت عوامل طرد للسكان منها من جهة اخرى ,الامر الذي تطلب توضيح تلك العوامل بهدف تشخيصها والعمل على تطوير وتنمية المجالات الايجابية فيها ووضع الحلول المناسبة للاتجاهات السلبية منها وذلك من خلال البحث في طبيعة العلاقة ما بين التضخم الحضري والتخلخل الريفي في منطقة الدراسة.

(1) المصدر نفسه .

المبحث الثالث :- أنماط الهجرة الداخلية في محافظة ديالى

ان السكان ينتقلون في اثناء حياتهم بحسب طبيعة عملهم وتباين امكانياتهم المادية من مكان الى آخر ، ويتباين هذا الانتقال من حيث الزمن والمسافة المقطوعة وقد اطلق الجغرافيين على هذه الحركات بالأنماط , ويقصد بأنماط الهجرة (اشكال الهجرة وأنواعها) إذ أن انتقال الافراد من مكان الى اخر يأخذ اشكال مختلفة , ومتعددة , وتتباين في حجمها وأهميتها وتأثيرها من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى اذ حددها (Beergel) بخمسة انماط هي [1] .

1- الانتقال من اقليم الى اخر ضمن البلد الواحد .

2- الانتقال من الريف الى المدن .

3- الانتقال من المراكز الحضرية الى المناطق الريفية (الهجرة المعاكسة) .

4- الانتقال من المدينة الى المدينة .

5- الانتقال من الريف الى الريف.

ان دراسة مثل هذه الانماط من الهجرة الداخلية في محافظة ديالى ضمن وحداتها الادارية على مستوى الاقضية والنواحي تواجه صعوبات كثيرة منها عدم وجود بيانات تبحث في هذا المجال غير بيانات نتائج التعداد المنشورة التي تمثل حجم تلك الحركات على مستوى المحافظة وعدم وجود سجلات دقيقة لبيانات تلك التحركات نتيجة لما تعرض له العراق بشكل عام ومحافظة ديالى بشكل خاص في عام (2003) من احداث حيث تم حرق واتلاف السجلات التي كانت موجودة في دائرة الاحوال المدنية ولأجل إلقاء الضوء على انماط الهجرة الداخلية في محافظة ديالى كان لابد من البحث في تلك الانماط والتي منها :-

---

)1(Beergal , B , E , Urban Sociology , New York , 1955 , P , 213 .

1- الهجرة من الريف الى المدن

تعرف الهجرة الريفية بأنها (تغيير محل الاقامة من مكان يقع خارج الحدود البلدية الى داخلها) [1] , وتعد الهجرة من الريف باتجاه المدن ظاهرة نشطت خلال النصف الثاني من القرن العشرين شملت معظم دول العالم ولم يسبق لها مثيل في فترة من الفترات التاريخية السابقة وبسبب التطور الحضاري المتسارع الذي انعكس ايجابيا على انماط الحياة في المدن مما أدى الى توفر فرص العمل بشكل واضح وكبر حجم المدن انعكس ايجابيا في تدفق تيارات هجرة كبيرة من الارياف الى المدن في اغلب دول العالم وتحديدا الدول الصناعية منها .

اما في العراق فان الهجرة من الريف الى المدينة تشكل الجزء الاكبر من الهجرة الداخلية وتمثل المدن فيها بالمناطق الجاذبة للسكان وبالأخص المدينة ذات المستوى من التقدم والتطور العمراني والصناعي والخدمي , اذ تشير البيانات ان هناك موجات من الهجرة الداخلية والمتمثلة بالهجرة من الريف الى المدينة وبوتائر متصاعدة بدأت من منتصف ثلاثينيات القرن العشرين حتى الاربعينات والخمسينات منه وتطور حجم الهجرة بعد ثورة 14 تموز 1958 بسبب المشاكل التي نتجت عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والتخلص من الاقطاع فضلا عن الانفتاح الاقتصادي وتقديم المساعدات من الحكومة للنازحين من الريف الى المدينة وبالأخص بغداد العاصمة حيث تم توزيع الاراضي وتوفير فرص العمل في هذه المدن ، والهجرة من الريف الى المدينة تعد استجابة طبيعية لنزوح الكثير من السكان في الارياف الفقيرة الى المدن الكبرى سعياً وراء حياة افضل وظروف عمل انسب فضلاً عن التوقع في الحصول على التعليم والخدمات الصحية والسكن الملائم والتسهيلات والخدمات الاجتماعية

1() مكي محمد عزيز , خصائص واتجاهات الهجرة من الارياف الى المدن , مجلة كلية الآداب , جامعة بغداد , العدد 16 , 1973 , ص417 .

الاخرى غير المتوفرة في اغلب تلك المناطق الريفية في البلدان النامية على وجه الخصوص .

ولعل من ابرز المشاكل التي تواجه المهاجرين على المدى البعيد هي مشكلة التكيف لظروف الحياة الحضرية في المدن الكبرى المختلفة تماماً عن الظروف السائدة في المناطق الريفية التي تعاني من الاهمال من لدن السلطات, بل والاستغلال الاقتصادي احياناً من جانب القطاعين الصناعي والتجاري ورجال الاعمال والعسكر في المدن ,هذا وتسهم الهجرة من الريف الى المدن من جانب اخر الى رفع معدلات الخصوبة بين سكان المدن لكثرة اعداد الشباب في تيارات الهجرة والذي أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في المناطق الحضرية [1] .

اما على مستوى محافظة ديالى فتعد الهجرة من الريف الى المدن من اهم اشكال الهجرة الداخلية فيها والتي اخذت بالزيادة ليس على مستوى محافظة ديالى فحسب إنما شمل معظم محافظات العراق وكان لتباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاختلافات العقائدية والمذهبية والثقافية , فضلاً عن الاسباب السياسية والأمنية وللحروب أثر في تحفيز حركة الهجرة في منطقة الدراسة وما بين ثنايا وحداتها الادارية حسب توزيعها البيئي وكذلك كان لتباين توزيع الخدمات ما بين المناطق الريفية والحضرية أثر واضح في نشوء حركة الهجرة بينهما حيث تتولد الهجرة من الريف الى المدينة بسبب فقر الريف وقلة فرص العمل في الاراضي الزراعية الامر الذي يشكل قوتين احداهما طاردة تحمل السكان لاسيما القادرين على العمل للهجرة الى المدينة وقوة جاذبة في المدينة تجذبهم اليها لذا فان توفر فرص العمل والمعيشة الجيدة , وكذلك كان لضعف مردودات العمل الزراعي في الريف

1() يونس حمادي علي, مبادئ علم الديموغرافية , دراسة في جغرافية السكان , ط1 , دار وائل للنشر, الاردن , 2010 , ص250 .

بسبب شحة المياه وتملح التربة وقلة كفاءة مشاريع الري والبزل التي تعمل على استصلاح الأراضي الزراعية وانفتاح العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص على الاسواق الدولية في استيراد المحاصيل الزراعية امر أدى الى عدم وجود غطاء حماية للمحاصيل الزراعية المحلية وفيها تكون كلفة انتاج المحاصيل الزراعية المحلية اعلى من كلفة استيرادها مما أدى الى خسارة المزارعين وبالتالي الى ترك اراضيهم في المناطق الريفية الى جانب العمل في دوائر الدولة ومؤسساتها فضلاً عن تركز اغلب المؤسسات الحكومية والمصانع والمراكز التجارية في المدن .

ولدراسة هذه الحركة في منطقة الدراسة ووحداتها الادارية فقد تم الاعتماد على نسبة سكان الريف في التعدادين (1997-1987) والتقديرات السكانية التي بنيت على نتائج الحصر والترقيم لعام (2011) وكما هو واضح من خلال الجدول (1) حيث بلغت نسبة سكان الريف في المحافظة (53.71%) عام (1987) في حين ارتفعت نسبتهم عام (1997) لتبلغ (57.81%) وهذا يعود بطبيعة الحال الى الظروف التي كان يمر بها العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص والمتمثلة بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام (1991) اذ اتجه سكان الريف الى ممارسة الزراعة بشكل واسع وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مرتفعة مما يعني ان القطاع الزراعي اصبح مجزياً اقتصادياً الامر الذي شكل عاملاً محفزاً لنشاط حركة الهجرة المعاكسة من مراكز الاقضية والنواحي الى الريف القريب منها . وفي عام (2011) تغيرت اتجاهات حركة الهجرة في منطقة الدراسة اي اصبحت قابلية الريف على جذب السكان اقل ,الامر الذي اثر سلبا في انخفاض نسبة سكان الريف الى (52.05%) وهذا يعود بطبيعة الحال الى عوامل عدة وفي مقدمتها ان غالبية المهاجرين هم من

جدول (1)

التوزيع العددي والنسبي لسكان ريف نواحي محافظة ديالى للمدة (1987-2011)

الاقضية	النواحي	عدد سكان الريف(1987)	%	عدد سكان الريف(1997)	%	عدد سكان الريف(2011)	%
قضاء بعقوبة	مركز قضاء بعقوبة	66177	31.29	69865	28.65	6913	2.80
	كنعان	15897	65.43	23076	65	22289	31.93
	بني سعد	68396	86	114263	84.38	95222	80.32
	بهرز	---	---	21871	51	14708	31.93
	العبارة	---	---	---	---	71100	96.79
قضاء المقدادية	مركز قضاء المقدادية	41227	52.40	56648	51.93	76161	52.66
	ابي صيدا	16958	54.12	29798	76.55	29245	70.17
	الوجيهية	20416	86.12	26491	81.52	30844	79.06
قضاء الخالص	مركز قضاء الخالص	54954	65.41	74348	65.22	74913	58.25
	المنصورية	22375	80.62	30884	81.89	43779	79.09
	هبهب	30225	67.92	55138	85.31	67984	82.43
	السد العظيم	7683	84.60	12147	84.53	14766	71.03
	السلام	---	---	---	---	21361	89.91
خانقين	مركز قضاء خانقين	21429	54.26	22586	43.47	32692	42.48
	جلولاء	11336	29.83	16846	35.75	28514	34.83
	السعدية	15477	62.38	20676	64.99	28545	63.37
بلدروز	مركز قضاء بلدروز	19707	40.52	32977	48.09	34086	38.32
	مندلي	8079	99.83	12713	69.34	21523	75.42
	قزانية	5323	78.70	7602	65.32	7022	54.59
قضاء كفري	مركز قضاء كفري	6574	22.98	10659	*100	---	---
	قره تبة	11934	66.06	17732	68.14	24856	67.36
	جبارة	---	---	---	---	4715	53.23
المجموع الكلي للمحافظة		444067	53.71	656320	57.81	751231	52.05

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على ملحق (2) .

* في عام (1997) تحول المركز الاداري الى المناطق الريفية والتي كانت تحت سيطرة الحكومة في ذلك الوقت ما أدى الى ظهور هذه النسبة .

سكان الريف تدفعهم ظروفهم المعيشية القاسية ووضعهم الاقتصادي المتدني الى الهجرة بحثاً عن فرص عمل افضل , وكذلك ان النشاط الزراعي اصبح قليل الاهمية بسبب عدم حماية الانتاج الزراعي المحلي من السلع الزراعية المستوردة. أما على مستوى الوحدات الادارية في محافظة ديالى فيلاحظ ان منطقة الدراسة تحتوي على (22) ناحية بحسب التقديرات السكانية المبنية على نتائج الحصر والترقيم لعام (2011) وبذلك تم تقسيم الوحدات الادارية من حيث اعداد

سكان الريف الى ثلاثة مستويات باستخدام برنامج (spss) وهي :-

1- النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اكثر من 75%

2- النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف من 50-75%

3- النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اقل 50%

من ملاحظة الجدول المذكور والخريطة (3) جاءت **بالمستوى الاول** النواحي التي تكون نسب سكان الريف فيها اكثر من 75% وعددها ستة وحدات ادارية عام (1987) وهي بالترتيب (ناحية مندلي , ناحية الوجيهية ,ناحية بني سعد , ناحية العظيم , ناحية المنصورية, ناحية قزانية) وكانت نسبتها (99.83% , 86.12%, 86% , 84.6%, 80.62% , 78.70%) على التوالي, وان هذه النسب المرتفعة تدل على توافر الامكانيات الطبيعية للأغراض الزراعية وتربية الحيوانات من جهة ومن جهة اخرى فان هذه الوحدات الادارية صغيرة المراكز الحضرية ونسبة سكان الحضر اقل مقارنة بسكان الريف فهي لا تشكل عامل جذب لسكان الريف فيها لقلة نشاطها الاقتصادي ,وقلة خدماتها ,وعدم توفر فرص العمل بها ومن الاسباب الاخرى التي جعلت بعض الوحدات الادارية مثل مندلي وقزانية التابعة الى قضاء بلدروز هي مناطق حدودية اذ تأثرت المراكز الحضرية فيها

الخريطة (3)

التوزيع النسبي لسكان الارياف في محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية لعام1987*

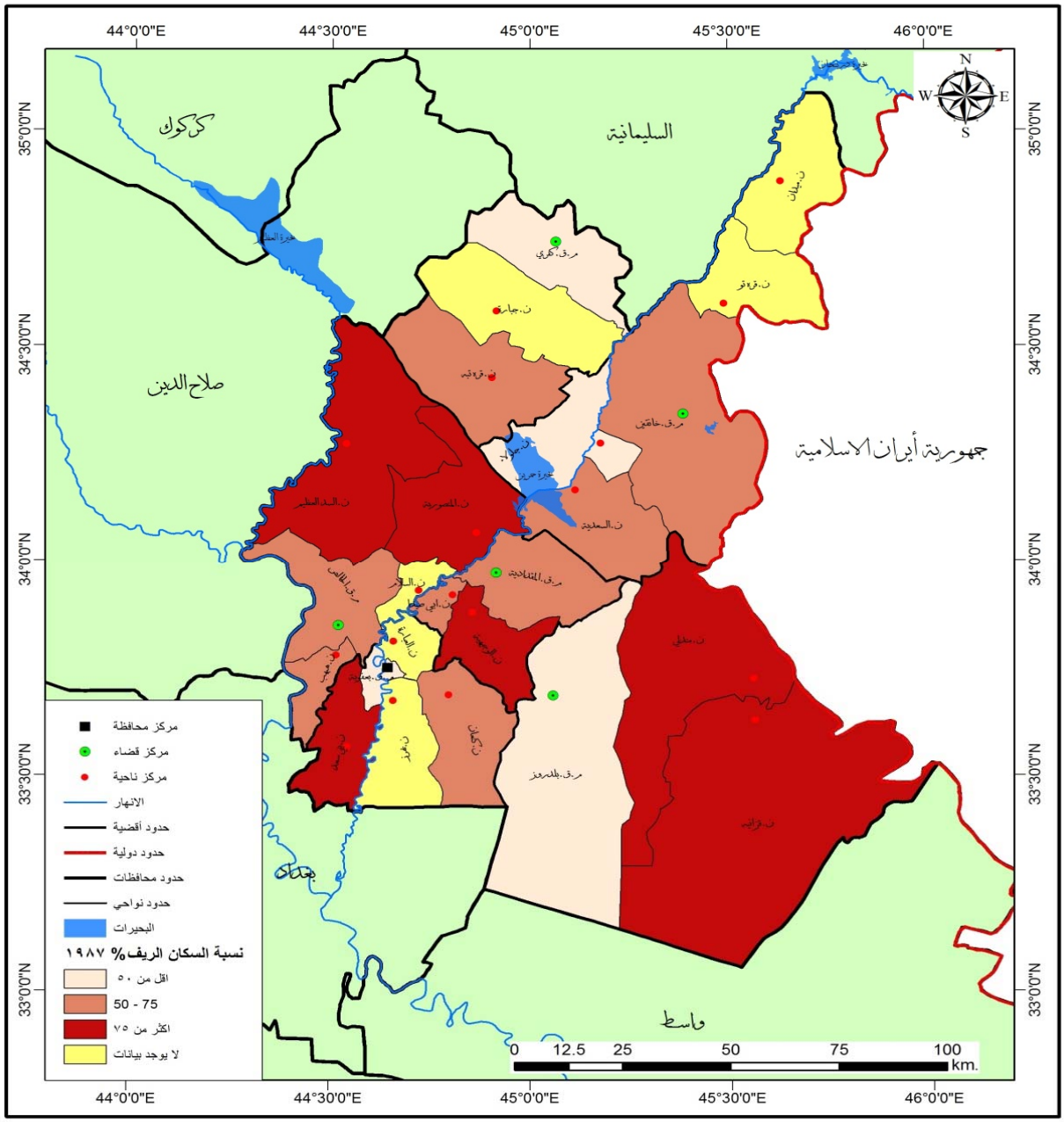

المصدر :- من عمل الباحثة اعتماداً على

(1) وزارة الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , خريطة ديالى الادارية ، بغداد، 2011, بمقياس رسم 1:500000.

(2) بيانات الجدول (1)

***تم احتساب سكان ريف ناحيتي بهرز والعبارة مع سكان ريف قضاء بعقوبة وناحية السلام مع ناحية المنصورية لعام 1987.**

بالحرب العراقية – الايرانية مما أدى ذلك الى هجرة اعداد من سكان الحضر فيها الى ريفها او خارج هذه الوحدات فتسبب ذلك بقلة سكان الحضر وزيادة سكان الريف في تلك الوحدات الادارية اما الوحدات الادارية الأخرى في هذا المستوى فتتمثل بأن اغلب اراضيها خصبة صالحة للزارعة وتوافر المياه من خلال الجداول والمشاريع الأروائية مما شجع في انتعاش الزراعة هذا فضلا عن تحسن اسعار المنتجات الزراعية الامر الذي ادى الى الحاجة الى الايدي العاملة .

المستوى الثاني النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف من 50 – 75% فقد كانت عدد الوحدات الادارية فيه ثمانية وهي بالترتيب (ناحية هبهب , ناحية قره تبة , ناحية كنعان , مركز قضاء الخالص , ناحية السعدية, مركز قضاء خانقين, ناحية ابي صيدا , مركز قضاء المقدادية) والبالغة نسبها(67.92% , 66.06% , 65.43%, 65.41%, 62.38%, 54.2%,54.12, 52.40%) على التوالي ويعود سبب وقوع هذه الوحدات الادارية ضمن هذا المستوى كونها صغيرة المراكز الحضرية ونسبة سكان الحضر اقل مقارنة بسكان الريف فهي لا تشكل عامل جذب لسكان الريف فيها لقلة نشاطها الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل فيها .

المستوى الثالث النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اقل من 50% جاءت فيه اربع وحدات ادارية وهي بالترتيب (مركز قضاء بلدروز , مركز قضاء بعقوبة , ناحية جلولاء, مركز قضاء كفري) وكانت نسبتهم (40.52% , 31.29% , 29.83% , 22.98%) على التوالي , والسبب في انخفاض نسبة سكان الريف في هذه الوحدات الادارية هي ان مركز قضاء بلدروز تسود فيها زراعة محاصيل الحبوب بالدرجة الاولى وهذه المحاصيل لا تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة بسبب استخدام المكننة الزراعية في عمليات الزراعية كالحراثة والحصاد مما يؤدي الى فائض في الايدي العاملة الزراعية التي توجد في هذه الوحدة الادارية الامر الذي

شجع على الهجرة الى المناطق الحضرية أو الوحدات الادارية المجاورة لها من اجل الحصول على فرص عمل لهم في تلك المناطق . أما مركز قضاء بعقوبة فيعود انخفاض سكان الريف فيه الى كونه مركز المحافظة ويحتوي على اكثر المؤسسات الادارية الرئيسة في المحافظة والتي تحتاج هي الاخرى الى اعداد من سكان الحضر مقارنة بسكان الريف حيث تسود الوظائف الحكومية ومزاولة المهن التجارية والصناعية اكثر من ممارسة الزراعة مما يؤدي الى انخفاض نسبة الريف في هذه الوحدة الادارية فضلاً عن كثرة المؤسسات في مركز المحافظة , أما بالنسبة لناحية جلولاء يعود السبب الى شمول بحيرة حمرين اكثر المناطق الريفية فيها والأمر الذي ادى الى ترحيل سكانها من تلك المناطق اذ افرغت تلك المناطق من سكانها بعد تعويض البعض منهم تعويضا مجزيا الامر الذي ادى الى هجرة هؤلاء الى المراكز الحضرية وتحديدا الى مدينة جلولاء وخانقين وأصبحوا اصحاب محلات تجارية وصناعية . اما مركز قضاء كفري فقد انخفضت نسبة سكان الريف فيها بسبب هجرة سكان القرى لكونها مناطق عسكرية وتمثل الخطوط الامامية اثناء الحرب مما ادى ذلك الى انخفاض نسبة سكان الريف فيه .

اما في عام (1997) نلاحظ من خلال الجدول المذكور والخريطة (4) ان نسبة سكان الارياف طرأت عليها تغيرات في النسب الوحدات الادارية في منطقة الدراسة من خلال زيادتها وخاصة بعد عام (1991) بسبب حدوث ما يسمى بالهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف وخصوصاً السكان الذين هاجروا حديثا الى المدينة مما ادى الى عودتهم مرة اخر الى الريف وتحديداً بعد ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية وشدة الطلب على الغذاء من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق آنذاك الامر الذي انعكس على ارتفاع نسبة سكان الريف بالمقارنة مع سكان الحضر من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لكثير من السكان الذين يعانون

الخريطة (4)

التوزيع النسبي لسكان الارياف في محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية لعام (1997)*

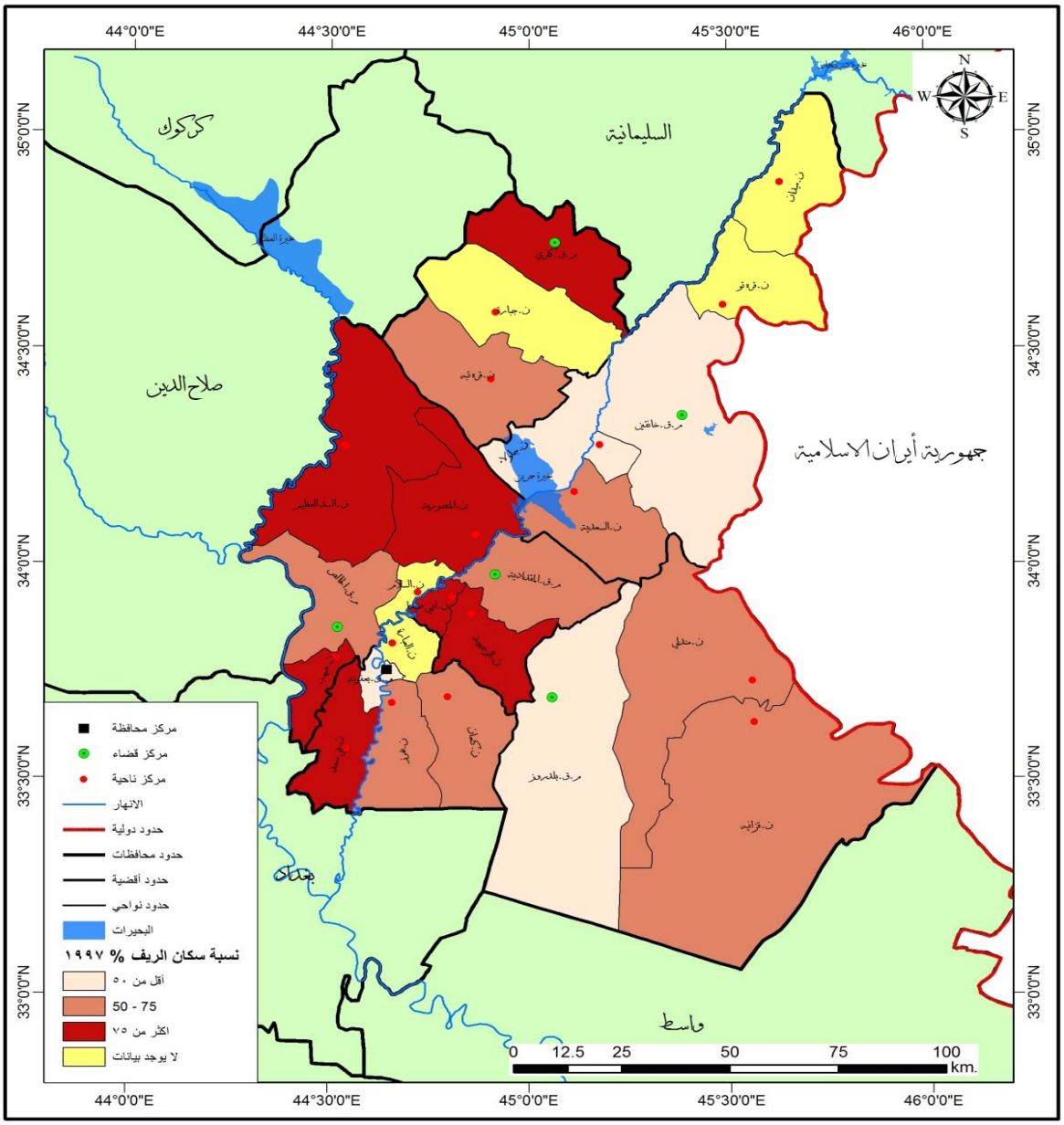

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتماداً على

(1) وزارة الموارد المائية ,الهيئة العامة للمساحة , خريطة ديالى الادارية ، بغداد، 2011, بمقياس رسم 500000:1.

(2) **بيانات الجدول (1)**

*تم احتساب سكان ريف ناحية العبارة مع سكان ريف قضاء بعقوبة وناحية السلام مع ناحية المنصورية لعام 1997.

من صعوبة العيش في المدينة مما دفعهم الحال للهجرة نحو المناطق الريفية واتساع الاستثمار في المناطق الزراعية وإقامة المشاريع الزراعية من اجل زيادة الانتاج المحلي للمواد الزراعية وتوفيرها في الاسواق المحلية فضلاً عن الهجرة القسرية لكثير من سكان المناطق الحدودية وانتقال السكان في قضاء خانقين وكفري والمناطق المجاورة , لمنطقة الحكم الذاتي آنذاك . بما انه تم تقسيم مناطق الدراسة الى ثلاثة مستويات بحسب نسب سكان الريف فيها والتي تغيرت خريطتها في بعض الوحدات الادارية حيث شمل :-

المستوى الاول النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اكثر من 75% والتي تمثلت ستة وحدات الادارية وهي مركز قضاء كفري بنسبة (100%) أي ان جميع السكان هم ريف والسبب في ذلك هو ان المناطق الحضرية كانت في وقت اجراء التعداد (1997) خارج سيطرة الحكومة مما ادى ذلك الى حصر عملية العد السكاني على المناطق الريفية فقط , ثم جاءت ناحية هبهب بالمرتبة الثانية وبنسبة (85.31%) بعد ان كانت نسبتها (67.92%) في عام (1987) والسبب واضح هو التوسع في المشاريع الاروائية لاسيما محطة ضخ اسفل الخالص اي توفير المياه للأراضي الزراعية الامر الذي شجع على الهجرة وخاصة الى المناطق الريفية مثل محطة الابقار والدواجن والخويلص من المدينة الى ريف الناحية , ثم تلتها (ناحية العظيم , ناحية المنصورية , ناحية الوجيهية , ناحية ابي صيدا) وبنسبة (84.53% , 81.89% , 81.52% , 76.55%) على التوالي, وسبب الارتفاع يعود الى للأسباب الواردة سابقاً نفسها .

المستوى الثاني النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف بين 50-75% فقد تضمن ثمانية وحدات ادارية وهي (ناحية مندلي , ناحية قرة تبة , ناحية قزانية , مركز قضاء لخالص , ناحية كنعان , ناحية السعدية , مركز قضاء المقدادية , ناحية

بهـــرز) وبنســـبة (69.34 % , 68.14% , 65.32% , 65.22% , 65% , 64.99% , 51.93%, 51%) وهذه النسب كانت مقاربة الى نسبها في عام (1987) ماعدا ناحية مندلي وناحية قزانية فقد انخفضت فيها نسبة سكان الريف في عام (1997) ويعود السبب بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية بداء قسم من العوائل المهاجرة بالعودة الى مدينة مندلي ومدينة قزانية لان الدولة بدأت بتعويض المتضررين من الحرب فقد عاد قسم من السكان المهاجرين للحصول على التعويضات مما ادى الى هبوط نسبة سكان الريف في هاتين الناحيتين عام (1997) .

المستوى الثالث النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اقل من 50% اذ شمل اربع وحدات ادارية وهي (مركز قضاء بلدروز , مركز قضاء خانقين , وناحيـــة جلـــولاء , ومركـــز قضـــاء بعقوبـــة) وبنســـب (48.09 %, 43.47% , 35.75% , 28.65%) نسمة على التوالي وان هذه الوحدات الادارية كانت نسبة سكان الريف فيها منخفضة (1987) وبقيت هذه على مرتبتها نفسها اذ ان سكان الحضر يفوق اعداد سكان الريف .

وفي عام (2011) فنلاحظ من خلال الجدول المذكور والخريطة (5) ان هناك انخفاض في نسبة سكان الريف في محافظة ديالى وذلك بسبب الظروف التي مرت بها المحافظة بشكل خاص والعراق بشكل عام من خلال التدهور الامني والعنف الطائفي الذي ادى الى هجرة الكثير من السكان الى المناطق لأخرى وخاصة مراكز المدن فضلاً عن الاهمال الكبير الذي اصاب البنى التحتية للدولة العراقية بعد عام(2003) ومنها القطاع الزراعي من خلال اهمال المشاريع الاروائية وعدم استصـــلاح الاراضـــي الزراعيـــة , وتـــوالي بعـــض الســـنوات الجافـــة كمـــا فـــي عـــام 2000و2008و2010 مما دفع كثير من سكان الريف الى ترك اراضيهم والهجرة

الخريطة (5)

التوزيع النسبي لسكان الارياف في محافظة ديالى حسب الوحدات الادارية لعام (2011)

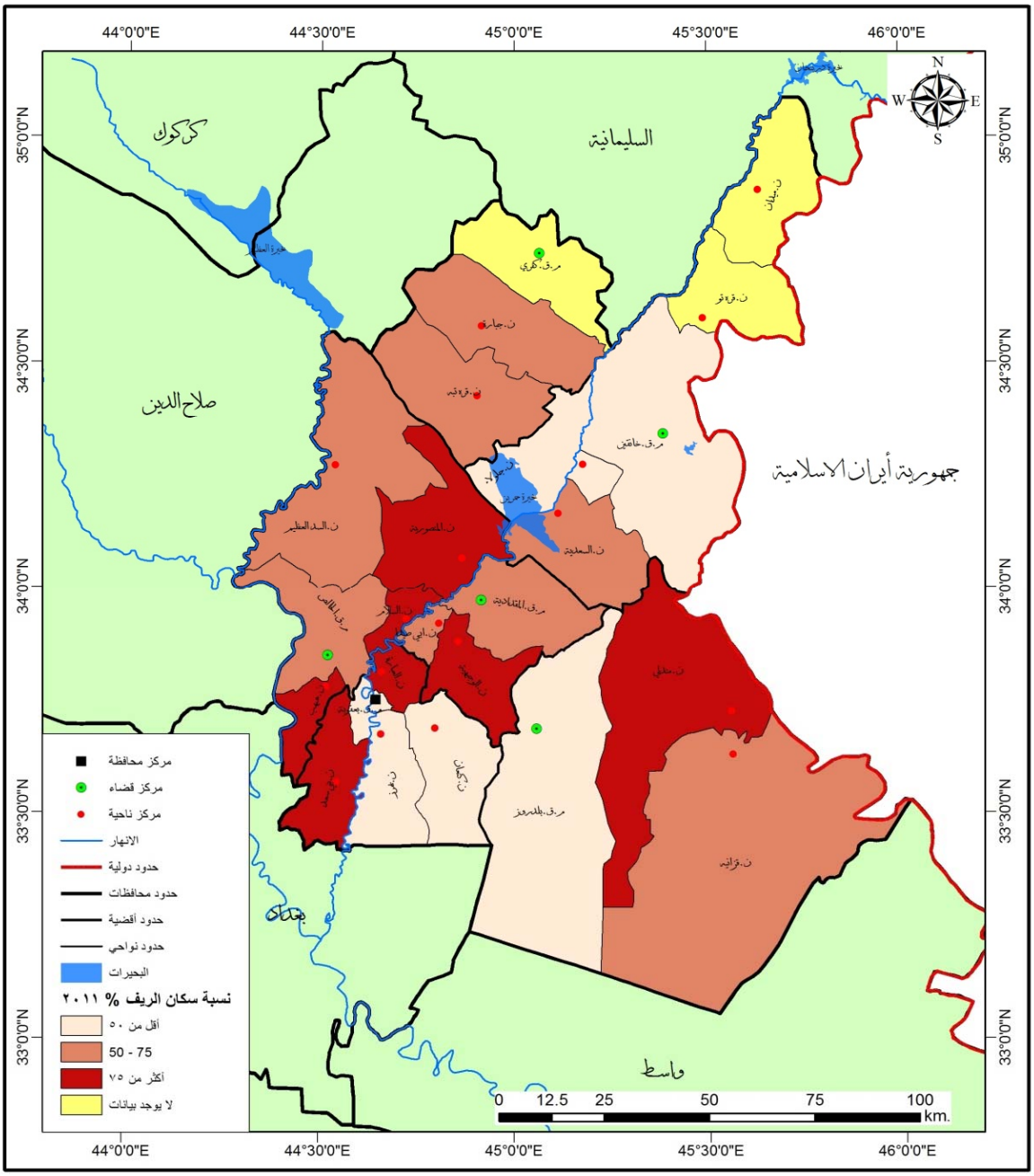

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتماداً على :-

(1) وزارة الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , خريطة ديالى الادارية ، بغداد،2011, بمقياس رسم 1:500000.

(2) بيانات الجدول (1)

نحو المدن من اجل الحصول على فرص افضل للعمل لتحسين وضعهم المعاشي كذلك التوجه للتطوع في الاجهزة العسكرية والامنية ,وشدة منافسة السلع الزراعية المستوردة للمنتوج الزراعي المحلي مما ادى الى تركز السكان في المدن فضلاً عن الظروف الامنية اذ اصبحت المناطق الريفية مناطق ساخنة امنياً كما في قرى اسفل بهرز وشرق مندلي وجنوب مركز بلدروز والعظيم واطراف مركز الخالص واطراف مركز المقدادية وجنوب شرق كنعان .

شمل **المستوى الاول** النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اكثر من 75% وكان عددها سبع وحدات ادارية وهي (ناحية العبارة , ناحية السلام , ناحية هبهب , ناحية بني سعد , ناحية المنصورية , ناحية الوجيهية , ناحية مندلي) وبلغت نسبتها(96.79% , 89.91% , 82.43% , 80.32% , 79.09% , 79.06% , 75.42%) على التوالي حيث تغلب على هذه النواحي الصفة الزراعية وصغر حجوم مدنها.

المستوى الثاني النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف بين 50-75% فقد شمل على ثمانية وحدات ادارية وهي (ناحية العظيم , ناحية ابي صيدا , ناحية قرة تبة , ناحية السعدية , مركز قضاء الخالص , ناحية قزانية , ناحية جبارة , مركز قضاء المقدادية) وبنسبة (71.03% , 70.17% , 67.36% , 63.37% , 58.25% , 54.59% , 53.23% , 52.66%) على التوالي وسبب ذلك هو حركة بعض السكان الريفين منها الى مدنها بعد التدهور الزراعي في المحافظة وقلة الموارد المائية التي ادت الى هلاك مساحات من البساتين ولاسيما في قضاء المقدادية والخالص .

المستوى الثالث النواحي التي تكون فيها نسب سكان الريف اقل من 50% شمل على ستة وحدات ادارية وهي (مركز قضاء خانقين , مركز بلدروز , ناحية

جلولاء , ناحية كنعان , ناحية بهرز , مركز قضاء بعقوبة) وبنسبة (42.48% , 38.32% , 34.83% , 31.93% , 31.93% , 2.80%) على التوالي نتيجة لتفاقم تيارات الهجرة نحو مدن هذه الوحدات من ريفها لما يتعلق بالأوضاع الامنية في ريفها كما في مركز بلدروز وبهرز وكنعان اما مركز بعقوبة فيعود نسبة انخفاض سكان الريف الى تحول العبارة التي كانت تابعة لقضاء بعقوبة الى ناحية وان معظم سكانها هم ريفيون اذ تبلغ نسبة سكان الريف فيها(96.79%) .

مما تقدم نجد ان هناك تبايناً مكانياً في التوزيع الجغرافي لسكان الريف في محافظة ديالى خلال المدة (1987–2011) بسبب تباين عوامل الطرد والجذب بين الريف والمدينة وتعد مراكز الوحدات الادارية اكثر استقبالاً للمهاجرين من الريف ولعل ابرز عوامل الطرد الموجودة في ريف منطقة الدراسة هي تحول مساحات واسعة من اراضيها الزراعية الى ارض جافة بسبب شحة مياه نهر ديالى وقلة سقوط الامطار مع تغير استعمالات بعض الاراضي الزراعية الى استعمالات حضرية في تلك المدة فضلاً عن قلة فرص العمل في ريف منطقة الدراسة وتناقص الخدمات المقدمة فيه .

2- الهجرة من المراكز الحضرية الى المناطق الريفية (الهجرة المعاكسة)

هو نمط يطلق عليه في الدراسات السكانية بالهجرة المعاكسة وهو تيار قليلاً ما يكون له فاعلية في انماط الهجرة الداخلية لقلة المهاجرين فيه وخاصة في البلدان النامية ويظهر مثل هذا النمط من الهجرة بشكل اقل حجماً من حيث عدد المهاجرين مقارنة بأنماط الهجرة الاخرى , ولأجل القاء الضوء على بعض جوانب مفهوم الهجرة المعاكسة لابد من تحليل التعاريف التي وردت بشأنه التي منها (انها حركة الافراد

عكسياً الى مناطقهم الاصلية بعد غيابهم لوقت ما)[1], وتعرف أيضاً (انها حركة الهجرة التي تحدث من المناطق الحضرية الى المناطق الريفية بسبب ازالة القوى الطاردة من المناطق الريفية عن طريق توفير الخدمات العامة لها)[2], وهناك تعريف اخر (انها تعني حركة انتقال السكان من منطقة ذات خصائص حضرية الى منطقة اخرى ذات خصائص ريفية)[3]. أما في العراق فقد عرفتها احدى الدراسات (بأنها ظاهرة انتقال السكان من المدينة الى الريف والتي ستحمل معها بعض المظاهر الحضارية المكتسبة من المدينة وستلعب هذه الظاهرة دوراً بارزاً في تطوير الريف, العراقي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا)[4] وان هذا النمط مازال ضعيفا بسبب بقاء عوامل الطرد قائمة في الريف والتي منها انخفاض مستوى الخدمات فضلاً عن بقاء عوامل الجذب في المدينة والتي هي مكان الوصول .

من خلال نتائج الدراسة الميدانية للحركة المعاكسة لهجرة السكان فقد تبين ان نسبة (3.9%) من الاسر المهاجرة الى المدن يرغبون بالعودة الى الريف * إذا ما توفرت الارض الصالحة للزراعة والسكن المناسب فضلاً عن الاهتمام بالريف من خلال توفير خدمات البنى التحتية بشكل يقلل الفوارق بين الريف والمدينة حيث ان

---

(1) Mvltilin-Gual ," Demograpgic Dictionary English section United Nations migration",Newyork, 1976 , p.47.

(2) محمد حرب الحنيطي, الهجرة العكسية واثارها في الاقتصاد الريفي الاردني, مجلة الدراسات الاردنية , المجلد 16, العدد11, 1989, ص36.

(3) U.N, Deport economic and social affairs methods of measuring internal migration manual , 1, vol.5,no.47,new York, 1970,p.1.

(4) حسن محمد حسن, الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على قضاء الخالص, مصدر سابق , ص26 .

* سؤال رقم (16) ضمن استمارة الاستبيان حيث تضمن السؤال (اذا كنت تسكن في المدينة فهل تفضل الانتقال الى الريف) فكان جزء من الاجابات يتحدد (بنعم) ملحق (1)

اي تطور في الريف العراقي بشكل عام وريف محافظة ديالى بشكل خاص فأنه سوف يشجع اعداد من السكان للعودة الى مكان الاصل الريف .

3- الهجرة من الحضر الى الحضر

وهو نمط يقوم على جذب السكان من مراكز حضرية الى مراكز حضرية اقوى جذباً حيث ان المراكز الحضرية يرتفع فيها معدل النمو السكاني بشكل واضح وتتميز بتركز سكاني كبير لا يعود سبب نمو السكان في هذه المراكز الحضرية الى ارتفاع معدلات الخصوبة والهجرة من الريف الى الحضر فحسب انما هذه المناطق كذلك تستقطب المهاجرين القادمين اليها من المناطق الحضرية الاخرى وان كانت تختلف في الاهمية النسبية لتيارات الهجرة من الريف مقابل تيارات الهجرة من الحضر في نمو المناطق الحضرية الرئيسية طبقاً لدرجة التحضر نفسها كما اكدتها العديد من الدراسات في كثير من الدول النامية [1] , ولعدم توفر البيانات الخاصة عن الهجرة من الحضر الى حضر بسبب تلفها بعد احداث 2003 فقد تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لعام (2011) من وزارة الهجرة والمهجرين كسنة اساس حيث تم استخلاص عدد المهاجرين الحضريين الداخلين الى حضر محافظة ديالى والخارجين منها بحسب المحافظة حيث يتضح من الجدول (2) ان حجم المهاجرين الحضريين الداخلين الى حضر المحافظة بلغ (17048) مهاجراً وهم بهذا يشكلون معدل (2.413%) من المجموع الكلي لسكان حضر منطقة الدراسة لعام (2011) , وان هؤلاء المهاجرين لا يشكلون حجماً كبيراً بالنسبة لسكان الحضر

1() احمد سيف النصر ومحمد عطية , الهجرة من الحضر الى الحضر في مصر , دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد لتعداد (1976) , النشرة السكانية للأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا , العدد (26) , بغداد , 1985 , ص17 .

جدول (2) توزيع معدلات المهاجرين الداخلين الى حضر الوحدات الادارية لمحافظة ديالى والخارجين من حضر تلك الوحدات وصافي الهجرة ومعدل صافي الهجرة ة من الحضر الى الحضر لعام (2011)

الوحدات الادارية لمحافظة ديالى	عدد سكان الحضر(1)	المهاجرين الحضريين الداخلين للحضر (2)	* معدل المهاجرين الداخلين	المهاجرين الحضريين الخارجين من الحضر	** معدل المهاجرين الخارجين	صافي الهجرة من الحضر الى الحضر	*** معدل صافي الهجرة
مركز قضاء بعقوبة	239770	9571	3.991	1584	0.660	7987	3.331
ناحية كنعان	19314	561	2.904	155	0.802	406	2.102
ناحية بني سعد	23335	495	2.121	907	3.886	412-	1.765-
ناحية بهرز	31354	228	0.727	95	0.302	133	0.424
ناحية العبارة	2358	328	13.910	62	2.629	266	11.280
مركز قضاءالمقدادية	68460	339	0.495	1600	2.337	1261-	1.841-
ناحية ابي صيدا	12433	228	1.833	57	0.458	171	1.375
ناحية الوجيهية	8169	109	1.334	56	0.685	53	0.648
مركز قضاءالخالص	53687	739	1.376	138	0.257	601	1.119
ناحية المنصورية	11576	273	3.258	45	0.338	228	1.969
ناحية هبهب	14493	533	3.677	141	0.972	392	2.704
ناحية السد العظيم	6022	175	2.906	39	0.647	136	2.258
ناحية السلام	2939	155	5.273	50	1.701	105	3.572
مركز قضاء خانقين	44270	406	0.917	175	0.395	231	0.521
ناحية جلولاء	53357	1309	2.453	149	0.279	1160	2.174
ناحية السعدية	16498	174	1.054	36	0.218	138	0.836
مركز قضاء بلدروز	54864	714	1.301	142	0.258	572	1.042
ناحية مندلي	7016	492	7.012	49	0.698	447	6.371
ناحية قزانية	5842	132	2.259	30	0.513	102	1.745
ناحية كفري/قرة تبة	12042	67	0.556	23	0.190	44	0.365
ناحية جبارة	4142	20	0.482	10	0.241	10	0.241
المحافظة	691942	17048	2.463	5543	0.801	11505	1.662

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة اعتماد أعلى :- (1) ملحق (2)

(2) جمهورية العراق , وزارة الهجرة والمهجرين , فرع ديالى , قسم الحاسبة , 2011, بيانات غير منشورة.

* معدل الهجرة الداخلة = $\frac{\text{عدد المهاجرين الداخلين الى المنطقة}}{\text{عدد السكان في المنطقة}} \times 100$

** معدل الهجرة الخارجة = $\frac{\text{عدد المهاجرين الخارجيين من المنطقة}}{\text{عدد السكان في المنطقة}} \times 100$

*** معدل صافي الهجرة = $\frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة} - \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{عدد السكان في المنطقة}} \times 100$

ينظر :- عبد الله العطوي , جغرافية السكان , ط1 , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , 2001 ص282

في محافظة ديالى والبالغ عددهم (691942) نسمة [1] إلا ان حجم هذه الهجرة ومعدلاتها تتباين من وحدة ادارية لأخرى . اما عدد المهاجرين الحضريين الخارجين من حضر محافظة ديالى فبلغ(5543) مهاجراً وهم بذلك يشكلون معدل (0.801%) بذلك يكون صافي الهجرة من الحضر الى الحضر في محافظة ديالى (11505) نسمة .

اما على مستوى الوحدات الادارية يتضح من خلال الجدول المذكور والخريطة (6) ان ناحية العبارة تأتي بالمرتبة الاولى في حجم الهجرة الداخلة الى حضرها والبالغة (328) مهاجراً وبمعدل(13.910%) من حجم سكان الحضر فيها ثم تلتها ناحية مندلي اذ بلغت (492) مهاجراً وبمعدل (7.012%) بعدها جاءت ناحية السلام والبالغة (155) مهاجراً وبمعدل (5.273%) ثم بقية الوحدات الادارية على التوالي (مركز قضاء بعقوبة, ناحية هبهب, ناحية المنصورية, ناحية السد العظيم , ناحية كنعان ,ناحية جلولاء , ناحية قزانية , ناحية بني سعد ,ناحية ابي صيدا , مركز قضاء الخالص , ناحية الوجيهية , مركز قضاء بلدروز , ناحية السعدية , مركز قضاء خانقين , ناحية بهرز ناحية قرة تبة , مركز قضاء المقدادية , ناحية جبارة) ، ويظهر من الجدول ايضاً ان صافي الهجرة من الحضر الى الحضر ان هناك (19) وحدة ادارية جاذبة وفيها يأتي حضر ناحية العبارة بالمرتبة الاولى وبمعدل صافي هجرة بلغ (11.280%) ويليها حضر ناحية مندلي بمعدل صافي هجرة بلغ (6.371%) بالمرتبة الثانية اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب حضر ناحية السلام أذ بلغ معدلها (3.572%) ومن ثم باقي حضر الوحدات

1() جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات السكانية المبنية على نتائج الحصر والترقيم لسنة 2011, بيانات غير منشورة.

الخريطة (6) توزيع معدلات المهاجرين الداخلين الى حضر الوحدات الادارية لمحافظة ديالى والخارجين من تلك الوحدات الادارية لعام 2011

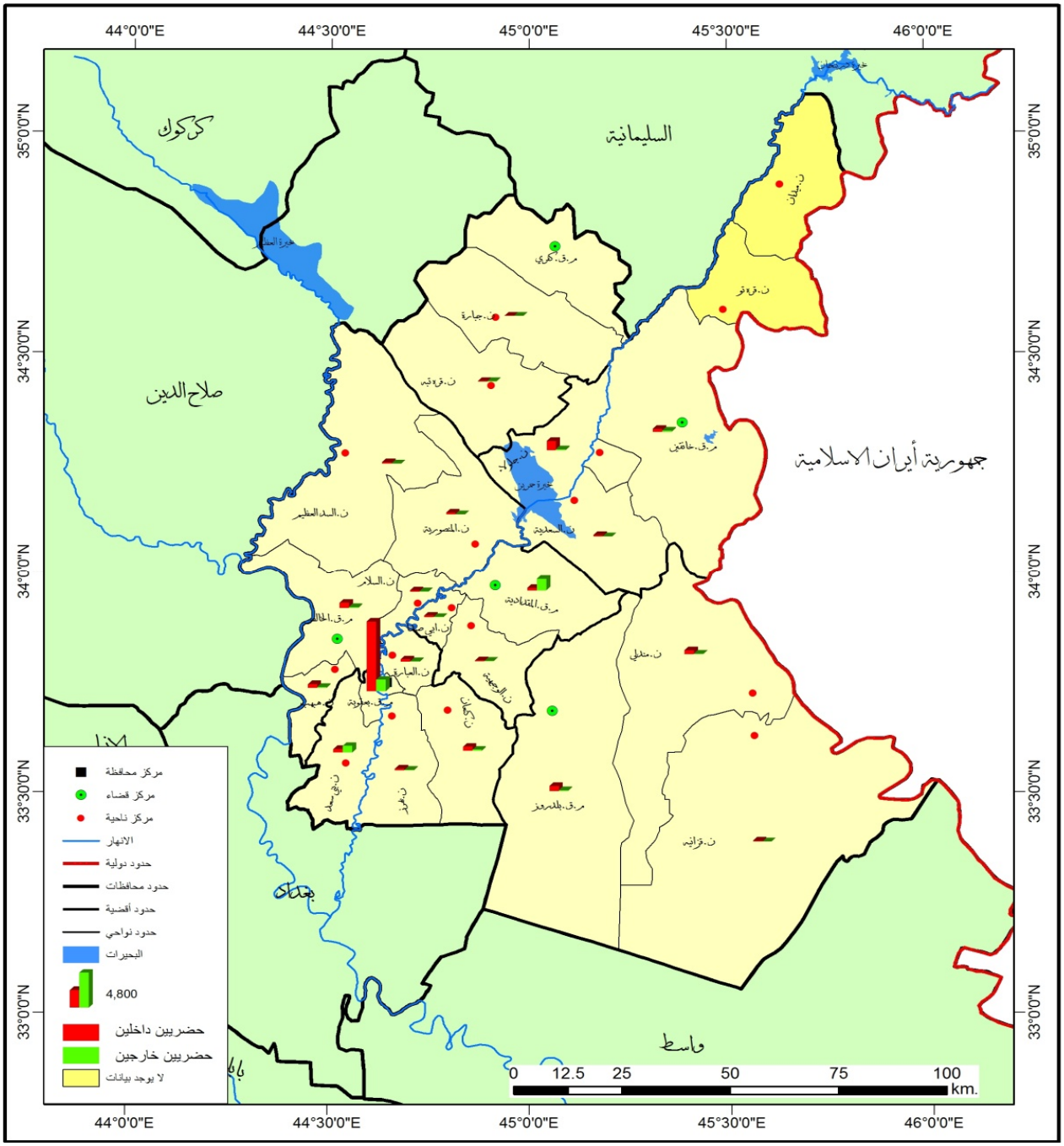

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتماداً على :-

(1) وزارة الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , خريطة ديالى الادارية ، بغداد،2011, بمقياس رسم 1:500000.

(2) بيانات الجدول (2)

الادارية على التوالي (مركز قضاء بعقوبة , ناحية هبهب , ناحية السد العظيم , ناحية جلولاء , ناحية كنعان , ناحية المنصورية , ناحية قزانية , ناحية ابي صيدا , مركز قضاء الخالص , مركز قضاء بلدروز , ناحية السعدية , ناحية الوجيهية , مركز قضاء خانقين , ناحية بهرز , ناحية قرة تبة ,ناحية العبارة) وهناك (2) وحدة ادارية طاردة تتمثل في كل من حضر ناحية بني سعد إذ بلغت صافي الهجرة فيها (-1.765%) وحضر مركز قضاء المقدادية بمعدل (-1.841%) . ويمكن القول ان من اسباب الهجرة من الحضر الى الحضر هو الاختلاف في المستويين الاقتصادي والخدمي بين الوحدات الادارية في محافظة ديالى على مستوى المراكز الحضرية وهذا ما تظهره نتائج صافي الهجرة والاسباب الامنية نتيجة الاحداث التي تشهدها منطقة الدراسة .

4- الهجرة من الريف الى الريف

هو نمط لا يقل تأثيراً عن نمط الهجرة من الحضر الى الحضر في اتجاهات تياراته ضمن المناطق الريفية من خلال عوامل الجذب والطرد الريفية فيه , ومن خلال الجدول (3) يتبين ان عدد المهاجرين الريفيين الداخلين الى ريف محافظة ديالى بلغ (2818) مهاجرا ويشكلون معدل (0.375%) من مجموع الكلي لسكان الريف فيها, اما عدد الريفيين الخارجين من ريف محافظة ديالى فقد بلغ (5291) مهاجراً ويشكلون معدل (0.704%) من مجموع الكلي لسكان الريف فيها في حين بلغ صافي الهجرة من الريف الى الريف نحو (-2473) مهاجراً وبمعدل صافي الهجرة (-0.329%) من سكان ريف المحافظة وهؤلاء المهاجرون يشكلون نسبة منخفضة من سكان الريف وهذا يعني ان ريف المحافظة ليس جاذباً بقدر ما هو طارداً للسكان من ريف اخر .اما على مستوى الوحدات الادارية في محافظة ديالى

جدول (3)

توزيع معدلات المهاجرين الداخلين الى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى والخارجين من ريف تلك الوحدات وصافي الهجرة ومعدل صافي الهجرة ة من الريف الى الريف لعام (2011)

الوحدات الادارية لمحافظة ديالى	عدد سكان الريف(1)	المهاجرين الريفيين الداخلين الى الريف (2)	معدل المهاجرين الداخلين	المهاجرين الريفيين الخارجين من الريف	معدل المهاجرين الخارجين	صافي الهجرة من الريف الى الريف	* معدل صافي الهجرة
مركزقضاء بعقوبة	6913	230	3.327	73	1.055	157	2.271
ناحية كنعان	22289	96	0.430	244	1.094	148-	0.664-
ناحية بني سعد	95222	209	0.219	1768	1.856	1559-	0.637-
ناحية بهرز	14708	102	0.693	280	1.903	178-	1.210-
ناحية العبارة	71100	188	0.264	254	0.357	660-	0.928-
مركزقضاء المقدادية	76161	163	0.214	1067	1.400	904-	1.186-
ناحية ابي صيدا	29245	165	0.564	119	0.406	46	0.157
ناحية الوجيهية	30844	151	0.489	67	0.217	84	0.272
مركز قضاء الخالص	74913	350	0.467	152	0.202	198	0.264
ناحية المنصورية	43773	255	0.582	50	0.114	205	0.468
ناحية هبهب	67984	191	0.280	813	1.195	622-	0.914-
ناحية السد العظيم	14766	78	0.528	21	0.142	57	0.386
ناحية السلام	21361	123	0.575	60	0.280	63	0.294
مركز قضاء خانقين	32692	34	0.104	24	0.073	10	0.030
ناحية جلولاء	28514	52	0.182	34	0.119	18	0.063
ناحية السعدية	28545	34	0.119	33	0.115	1	0.003
مركز قضاء بلدروز	34086	229	0.671	156	0.457	73	0.214
ناحية مندلي	21523	98	0.455	44	0.204	54	0.250
ناحية قزانية	7022	44	0.626	21	0.299	23	0.327
كفري/ قرة تبة	24856	7	0.028	6	0.024	1	0.004
ناحية جبارة	4715	10	0.212	5	0.127	5	0.106
المحافظة	751231	2818	0.375	5291	0.704	2473-	0.329-

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على :-

(1) ملحق (2)

(2) جمهورية العراق, وزارة الهجرة والمهجرين ,فرع ديالى , قسم الحاسبة , لسنة 2011 ,بيانات غير منشورة.

* استخرج معدل الهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة على وفق المعادلات المستخدمة في استخراج معدلات الهجرة من الحضر الى الحضر .

يتبين من خلال الجدول المذكور والخريطة (7) ان ريف مركز قضاء بعقوبة يأتي في مقدمة الوحدات الادارية للهجرة الداخلة الى ريفه والتي بلغت (230) مهاجراً وبمعدل (3.327%) ويلتها ريف ناحية بهرز بالمرتبة الثانية أذ بلغت (102) مهاجراً وبمعدل (0.693%) والمرتبة الثالثة شغلها ريف مركز قضاء بلدروز اذ بلغ (229) مهاجراً وبمعدل (0.671%) ومن ثم جاء ريف الوحدات الادارية على التوالي (ناحية قزانية , ناحية المنصورية , ناحية السلام , ناحية ابي صيدا , ناحية سد العظيم , ناحية الوجيهية , مركز قضاء الخالص , ناحية مندلي , ناحية كنعان , ناحية هبهب, ناحية العبارة , ناحية بني سعد , مركز قضاء المقدادية , ناحية جبارة , ناحية جلولاء , ناحية السعدية , مركز قضاء خانقين, ناحية قرة تبة).

في حين يأتي ريف ناحية بهرز بالمرتبة الاولى في حجم الهجرة الخارجة من ريفها والتي بلغت (280) مهاجراً وبمعدل (1.903%) وبالمرتبة الثانية جاء ريف ناحية بني سعد والبالغ (1768) مهاجراً وبمعدل (1.856%) . بينما شغل المرتبة الثالثة ريف مركز قضاء المقدادية إذ بلغ (1067) مهاجراً وبمعدل (1.400%) وبالمرتبة الرابعة ريف ناحية هبهب بلغ (813) مهاجراً وبمعدل (1.195%)، وكان صافي الهجرة من الريف الى الريف أن هناك (15) وحدة ادارية جاذبة يأتي في مقدمتها ريف مركز قضاء بعقوبة بمعدل (2.271%) ويليها ريف ناحية المنصورية بالمرتبة الثانية وبمعدل (0.468%) والمرتبة الثالثة احتلها ريف ناحية العظيم بمعدل (0.386%) ومن ثم ريف الوحدات الادارية الاخرى على التوالي (ناحية قزانية, ناحية السلام , ناحية الوجيهية , مركز قضاء الخالص , ناحية مندلي , مركز قضاء بلدروز , ناحية ابي صيدا , ناحية جلولاء , ناحية جبارة , مركز قضاء خانقين ,ناحية السعدية , ناحية قره تبة) , وهناك (6) وحدات ادارية طاردة وتتمثل في كل من ريف(ناحية كنعان , ناحية هبهب, ناحية العبارة , مركز قضاء المقدادية , ناحية

الخريطة (7) توزيع معدلات المهاجرين الداخلين الى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى والخارجين من تلك الوحدات الادارية لعام 2011

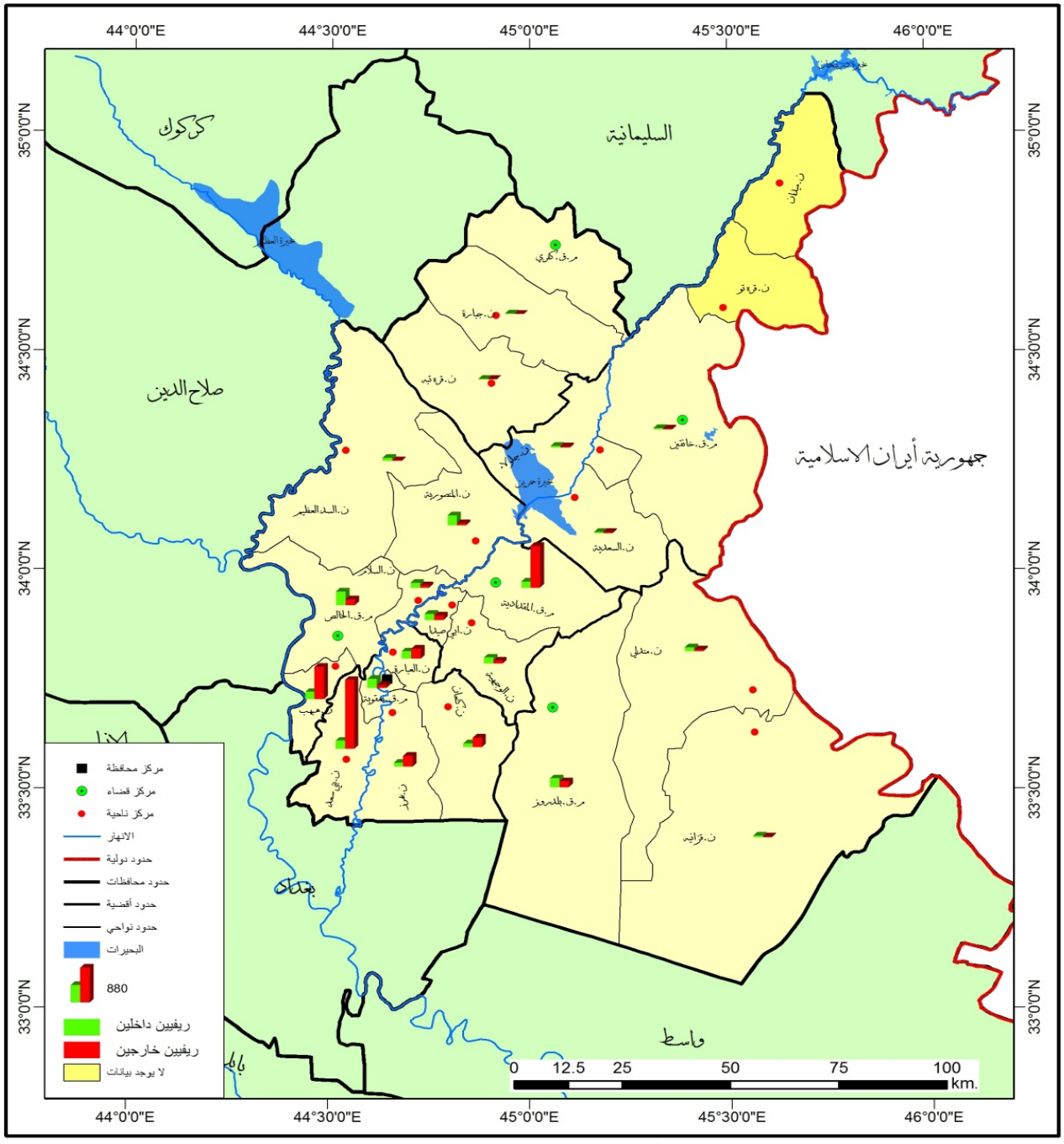

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة اعتماداً على :-

(1) وزارة الموارد المائية , الهيئة العامة للمساحة , خريطة ديالى الادارية ، بغداد،2011, بمقياس رسم 1:500000.

(2) بيانات الجدول (3).

بهرز , ناحية بني سعد) وبمعدل (-0.664% ,-0.914% ,-0.928% , -1.186% ,-1.210%,-1.637%) على التوالي.

على الرغم من تعدد اسباب الهجرة من الريف الى الريف في محافظة ديالى نجد أن العوامل الاقتصادية لها أثر كبير في تفعيل حركة الهجرة من خلال دعم الدولة ضمن خططها الزراعية فضلاً عن تقديم التسهيلات والقروض الزراعية من اجل استثمارها بالزراعة من خلال ادخال الطرائق الزراعية الحديثة المكننة التي يمكن من خلالها رفع مستوى الانتاج الزراعي المحلي فضلاً عن العاملين السياسي والأمني الذي شهدته محافظة ديالى من تهجير قسري حيث يتجه الكثير من السكان بالسكن بالقرب من اقاربهم وعشائرهم لكي يتمكنوا من تحقيق الامن والاستقرار لهم . ويتضح مما تقدم حول انماط الهجرة الداخلية في محافظة ديالى التي ظهرت في الجدولين (2و3) ان الهجرة من الريف الى الحضر هو النمط السائد اذ اسهمت عوامل الطرد كثيراً في اتجاهاتها نحو المناطق الحضرية وخاصة المدن الرئيسة في منطقة الدراسة.